

ملکية الارضي الزراعية :

من الامور الشائكة التي تضاربت بشأنها اراء الباحثين هو نظام ملكية الارض في العصور السومرية القديمة وكيفية تطوره . وقد ظهرت بهذا الشأن عددة نظريات يتراعم الاولى منها ، والتي كانت تعتبر حتى وقت قريب النظرية المعمول عليها الغربيون وفي مقدمتهم العالم دايميل بينما يتزعم الثانية العلماء السوفيت والعلماء دياكانوف وقد يكون لاراء وافكار ومبادئ كل من هاتين المجموعتين بعض الاختلاف في تفسير واستناد النظريات التي قبلت بشأن ملكية العلوم السياسية والاقتصادية اثره في تفسير واستناد النظريات التي كانت في العراق القديم ، فالعلماء الغربيون يرون بأن جميع الاراضي الزراعية التي كانت واقعة ضمن حدود المدينة او الدولة السومرية كانت اساسا ملكا للمعبد او المعابد الموجودة في تلك المدينة او الدولة وان جميع سكان المدينة او الدولة كانوا يعملون ببعض ذلك ، على اراضي تعود ملكيتها الى المعبد اي بعبارة اخرى ان المعبد كان المالك الوحيد للاراضي الزراعية الواقعة ضمن حدود المدينة او الدولة وذلك في العهود التي سبقت العهد الاكدي وكانت اراضي المعبد تستغل بطرق عده فكان قسم منها يقطع الى الافراد مقابل خدمات معينة تقدم الى المعبد بينما كان القسم الآخر يؤجر الى الافراد مقابل اجرة مقطوعة او حصة من المتوج . وكان المعبد يحتفظ بجزء من اراضيه للاستغلال المباشر ولسد حاجات المعبد وكنته . وكانت جميع الاراضي ملكا للمعبد ولا يسمع بالتصرف بها عن طريق البيع .

(١) حول مشاريع الري في العراق انظر / احمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ ، بغداد